المقدمة

التقرير السنوي لمراقب الدولة – مايو/أيار 2024 معروض على طاولة الكنيست بموجب قانون مراقب الدولة لعام 1958 [نسخة مدمجة]. في التقرير يوجد جزءان: الجزء الأول يتناول مراقبة جهاز الأمن، والجزء الثاني يتناول الرقابة على وزارات الحكومة ومؤسسات الدولة.

في صباح يوم السبت السابع من تشرين أول/أكتوبر عام 2023، شنت منظمة حماس الإرهابية هجوماً مباغتاً قاتلاً على المستوطنات المحيطة بقطاع غزة وما حولها، الى جانب إطلاق كثيف لآلاف الصواريخ والقذائف على المستوطنات في جنوب البلاد ووسطها. في الهجوم الارهابي تم اختطاف 256 إسرائيليًا: تم إطلاق سراح أو إنقاذ 124 منهم من الأسر، وبقي 132 في الأسر. منذ المجزرة وحتى منتصف شهر نيسان/أبريل 2024، تم قتل واغتيال 1542 إسرائيليًا، منهم 604 قتلى من جيش الدفاع الإسرائيلي، وتمت اصابة 15,140 جريحًا. في الأيام التي تلت السابع من تشرين أول/أكتوبر عام 2023، تم إجلاء عشرات الآلاف من سكان المستوطنات المحيطة بغزة من منازلهم، بينما هم يعانون من الصدمات الشديدة التي انتابتهم في ذلك اليوم. في أعقاب اندلاع القتال في الجبهة الشمالية، تم أيضًا إجلاء عشرات الآلاف من سكان المستوطنات في الحدود الشمالية من منازلهم.

كما أعلنت سابقاً، فإن مكتبنا يجري رقابة شاملة تتناول عدة قضايا تتعلق بمجزرة السابع من تشرين أول/أكتوبر عام 2023 وحرب "السيوف الحديدية". حسب رأيي فان اجراء رقابة لفحص أداء أصحاب جميع الرتب على كافة المستويات لوظائفهم في يوم ارتكاب المجزرة، في الفترة التي سبقتها والفترة التي تلتها، هي واجب جماهيري وأخلاقي.

بالتزامن مع الرقابة في موضوع الحرب، واصل مكتبنا القيام بدوره والقيام بعمليات الرقابة في مجالات أخرى أيضًا. وفيما يلي نظرة عامة على بعض فصول التقرير:

ميزانية تفويض التزام وزارة الدفاع هو المبلغ الأقصى الذي يمكن للوزارة الالتزام به في سنة معينة، وهو يسمح لها بعقد تعاقدات لسنوات عديدة بمبالغ تصل إلى عشرات المليارات من الشواقل سنويا. في الرقابة حول موضوع **تخطيط ميزانية تفويض التزام وزارة الدفاع والرقابة عليه** تم الكشف عن أوجه القصور في أنشطة وزارة المالية ووزارة الدفاع في إطار عمليات التخطيط لميزانية التفويض لالتزام وزارة الدفاع. وتم الكشف عن أن شعبة الميزانيات في وزارة الدفاع لا تخطط لتخصيص ميزانية تفويض الالتزام للهيئات وتحديثها على مدار العام بالشكل الأمثل، إذ أنه على الرغم من أن ميزانية تفويض الالتزام لا تغطي غالبا جميع احتياجات الهيئات، ففي حوالي 40% من البرامج التي تم تخصيص ميزانية لها في السنوات 2017 إلى 2022 (باستثناء سنة 2021) سُجلت معدلات تنفيذ تصل إلى 40% من ميزانيتها المحدّثة، وفي حوالي الربع من البرامج سُجلت معدلات تنفيذ تصل إلى 20%. كما أنه تم منح زيادات في الميزانية لحوالي 15% من البرامج التي لم يتم تنفيذها على الإطلاق خلال العام، بمبلغ قوامه 58 مليون شيكل الى 2.2 مليار شيكل. بالإضافة إلى ذلك، تبين من الرقابة أنه لا تُعرض أمام اللجنة الوزارية لاقتناء المعدات صورة كاملة للوضع تسمح لها بإجراء فحص شامل لتأثيرات الميزانية المتعلقة بتنفيذ مشروع أمني معين على ميزانية الدفاع في السنوات القادمة. هذا بالرغم من أنه، وفقًا لتقدير مكتب مراقب الدولة، بقي لدى المؤسسة الأمنية هامش عمل بشأن الميزانية يصل إلى في المتوسط الى عدة مليارات من الشواكل سنويًا ما بين السنوات 2023 إلى 2027 (استنادا الى فرضية موسّعة)، والتي تبلغ في المتوسط حوالي 10% فقط من المصادر المقدرة لهذه السنوات. وكشف التقرير أيضًا عن أوجه قصور في تقرير وزارة الدفاع المقدم إلى اللجنة المشتركة في الكنيست حول التغييرات الربع سنوية في

ميزانية تفويض الالتزام، حيث وصل المبلغ التراكمي لها في الفترة من الربع الأول من عام 2017 إلى الربع الثاني من عام 2022 مبلغ 68.5 مليار شيكل. ونظرا لأهمية ميزانية تفويض الالتزام لعمل جهاز الأمن، ونظرا لضخامة هذه الميزانية وتأثيرها على تصلب ميزانية الدفاع، يوصي مكتب مراقب الدولة وزارة المالية ووزارة الدفاع بتحسين عمليات تخطيط ميزانية تفويض الالتزام، وبلورة مقترح الميزانية على ضوء الالتزامات متعددة السنوات بالشاقل وبالعملة الأجنبية المخصصة للمساعدة وتوسيع نطاق المعلومات المقدمة للمجلس الوزاري لاقتناء المعدات عند قيامه بفحص تأثيرات الميزانية على تنفيذ المشاريع الأمنية. كما يوصى التقرير بأن تقوم وزارة الدفاع ووزارة المالية، بالتنسيق مع اللجنة المشتركة في الكنيست، بتحسين جودة التقرير الربع سنوي حول التغييرات في ميزانية الدفاع.

تم إعداد هذه الرقابة قبل اندلاع حرب "السيوف الحديدية". نؤكد على أن أوجه القصور والتوصيات الواردة في تقرير الرقابة تكتسب أهمية بالغة في ضوء الزيادة المتوقعة في ميزانية الدفاع، بما في ذلك ميزانية تفويض الالتزام، وكذلك في ضوء الالتزامات في ميزانية الدفاع لسنوات متعددة، والتي ستكون مطلوبة أثناء الحرب وبعدها.

أجرى مكتب مراقب الدولة رقابة منهجية في القضايا المتعلقة **بأمن الرحلات الجوية المدنية الدولية من وإلى إسرائيل.** فحصت الرقابة جوانب تتعلق بأمن الرحلات الجوية الدولية المنطلقة من مطار بن غوريون الدولي؛ في الحفاظ على أمن الرحلات الجوية الإسرائيلية في خارج البلاد؛ وكذلك الحفاظ على أمن الطائرات المدنية الأجنبية والخاصة التي تدخل المجال الجوي لدولة إسرائيل. يوصي مكتب مراقب الدولة هيئة الأمن القومي بالقيام بفحص شامل، بالتعاون مع وزارة المواصلات ووزارة المالية وسلطة المطارات والشاباك والشرطة، يتم فيها فحص مسألة أمن الرحلات الجوية المدنية الدولية في إسرائيل من جميع جوانبه – الرحلات الجوية المغادرة لإسرائيل، الرحلات الجوية الإسرائيلية في الخارج والرحلات الجوية الأجنبية القادمة الى اسرائيل، وكذلك سيتم فحص مدى صلة قرارات الحكومة والمجلس الوزاري السياسي -الأمني التي تتناول هذه القضية، والتي تم اتخاذ قسم منها في سنوات السبعينيات من القرن العشرين. ويوصي مكتب المراقب كذلك سلطة المطارات ومع ختام الفحص، بأن تقدم توصية إلى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء السياسي والأمني حول كيفية تنظيم المسؤولية عن هذا الموضوع وتخصيص الموارد لهذه الغاية بطريقة تضمن الرؤية الشاملة. ويوصي مكتب مراقب الدولة رئيس الوزراء ووزيرة المواصلات ووزير المالية بمعالجة الموضوع وبلورة سياسة شاملة في مجال حفظ أمن الرحلات الجوية. تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة شؤون رقابة الدولة التابعة للكنيست قررت عدم طرح هذا الفصل برمته على طاولة الكنيست، بل نشر النقاط الرئيسية فقط حول أنشطة الرقابة ومقطع من ملخص التقرير، من أجل الحفاظ على أمن الدولة، بموجب البند 17 (أ) من قانون مراقب الدولة، عام 1958 [الصيغة المدمجة]. قررت اللجنة أيضًا فرض السرية لمدة ثلاثة أشهر على هذه التقارير:

- استعداد وجاهزية جيش الدفاع الإسرائيلي للحرب في مجال الطيف الكهرومغناطيسي.
- الحماية في المجال السيبراني للطائرات التي يتم تسييرها عن بعد (مثل الطائرات بدون طيار).
- الدفاع في المجال السيبراني: جوانب حول تنظيم وحماية المعلومات وأنظمة الحاسوب في شركة رفائيل للأجهزة الحربية المتقدمة محدودة الضمان.
- الحماية من التهديدات السيبرانية على وسائل التحكم والمراقبة لقيادة الجبهة الداخلية.

كما ذكرنا، يتضمن التقرير فصولاً حول رقابة وزارات الحكومة ومؤسسات الدولة، وفيما يلي لمحة مراجعة عامة لبعضها.

بموجب المادة 19 من قانون مراقب الدولة، تم فحص **التقارير المالية لدولة إسرائيل حتى تاريخ 31.12.2022، مع التركيز على الممتلكات الثابتة.** إجمالي الممتلكات المعروضة في التقارير المالية للدولة حتى 31.12.22. هو حوالي 2009 مليار شاقل، مقابل حوالي 799 مليار شاقل - إجمالي الممتلكات حتى 31/12/21. يدور الحديث عن زيادة تبلغ حوالي 151%، وهي ناجمة عن أن التقرير حول الحالة المالية شمل لأول مرة إجمالي مساحة الأراضي التي تملكها الدولة كفائض موازنة. ويبلغ إجمالي الأملاك الثابتة مضافاً إليها إجمالي الأراضي التي تملكها الدولة نحو 85% من إجمالي الممتلكات. الممتلكات الثابتة هي عنصر ملموس، يتم الاحتفاظ به لاستخدامه في إنتاج أو تزويد السلع أو الخدمات، أو للتأجير للآخرين أو لتلبية احتياجات إدارية، ومن المتوقع استخدامه لأكثر من فترة واحدة. للممتلكات الثابتة أهمية كبيرة بما يتعلق بمخزون ملكات الدولة ولها تأثير كبير على جميع تقاريرها المالية، ولذلك من المهم أن يكون الاعتراف بالممتلكات الثابتة وتسجيلها وقياسها بشكل صحيح من الناحية الحسابية. تبين في الرقابة أنه في عام 2022 طرأ تقدم فيما يتعلق بالتسجيل المذكور - تم إدراج الأراضي لأول مرة في متن الموازنة، ولكن بيانات الممتلكات الثابتة لا تزال غير معروضة في مجملها في التقارير المالية للدولة، وهي تتضمن العديد من التحفظات وتفتقد لعناصر هامة، لا سيما ممتلكات وزارة الدفاع، بعض الممتلكات في خارج البلاد وبعض الممتلكات غير الملموسة وكذلك البيانات حول الأملاك المتعلقة بالعائدات من الموارد الطبيعية بمبلغ يقارب 34.8 مليار شاقل. بالإضافة إلى ذلك، تم العثور على عدة عيوب في تقارير وزارة الصحة ووزارة الخارجية ووزارة المواصلات فيما يتعلق بطريقة عرض الأملاك الثابتة واكتمال البيانات. وفيما يتعلق بطريقة قياس الأملاك الثابتة في التقارير المالية للوزارات الحكومية التي تم فحصها (وزارة البناء والإسكان، وزارة الصحة، وزارة الخارجية، ووزارة المواصلات)، فقد تبين أن هذه الوزارات تعرض الأملاك الثابتة في تقاريرها وفقا لطريقة التكلفة. لذلك فإن تقاريرها المالية لا تعرض القيمة الحقيقية للأملاك الثابتة. كما وجدت الرقابة أن هناك عناصر من الممتلكات لا يظهر عمر استخدامها على الإطلاق في التقارير المالية الإسرائيلية، على سبيل المثال: الممتلكات الثقافية والتراثية والطائرات، مقارنة ببعض دول المقارنة (كندا وأستراليا ونيوزيلندا) حيث يظهر هذا المعطى في التقارير. كما تبين أن هناك دول مقارنة، مثل نيوزيلندا، التي تقدم تقاريرها المالية معلومات أكثر تفصيلا مما هو معروض في التقارير المالية لدولة إسرائيل، على سبيل المثال فيما يتعلق بالممتلكات الثابتة التالية: الشوارع، شبكة الكهرباء وشبكة السكك الحديدية.

يجب على المحاسب العام أن يكمل تخطيط مسح الأملاك الثابتة التي بملكية الدولة بما في ذلك تخطيط مسح الأملاك التي تملكها وزارة الدفاع لغرض تسجيلها الحسابي وعرضها بشكل جيد في التقارير المالية للدولة. بالإضافة الى ذلك، يجب عليه التأكد من تصحيح النواقص والعيوب التي أثيرت في هذا التقرير فيما يتعلق بطريقة عرض الأملاك الثابتة وإكمال البيانات. كذلك يجب على المحاسب العام الاستمرار في تحسين بيانات الأراضي لعرضها بشكل كامل وتام في التقارير المالية للدولة.

تعتبر كرة القدم من أكثر فروع الرياضة شعبية في العالم، بما في ذلك في إسرائيل. كما تعتبر كرة القدم، كغيرها من فروع الرياضة، أداة تربوية واجتماعية تساهم في تنمية وتنشئة جيل الأطفال والشباب وفق القيم الرياضية وتعزيز الصحة والعمل الجماعي والمسؤولية والانضباط. يتضمن هذا التقرير رقابة **لسلطة مراقبة الميزانية للاتحاد العام لكرة القدم.** ونظرًا للوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه فرق كرة القدم في إسرائيل ومن أجل الحفاظ على استقرارها المالي، أنشأ الاتحاد العام سلطة مراقبة الميزانيات في عام 1992. من خلال مراجعة ما يقرب 22 عامًا منذ موسم مباريات كرة القدم 2000/1999 حتى موسم عام 23/22، يتبين إن العجز في رأس المال الإجمالي لفرق دوريين المحترفين الاثنين ليس صغيرا، بل ارتفع من 237 مليون شاقل إلى 281 مليون شاقل (زيادة بنحو 18.5%، بحسب مؤشر أيار/مايو 2023). وفي الرقابة تم تحليل التقارير المالية لـ 28 فريقا في دوري الدرجة الممتازة والدوري الوطني لموسم 23/22 الخاضعين للوائح الرقابة، وتبين أن 19 من هذه الفرق كانت أسهمها المالية الذاتية سلبية هذا الموسم، حيث بلغت قيمتها حوالي 326 مليون شاقل. وهذا الاتجاه هو عكس الاتجاه المتوقع في ظل

إنشاء السلطة، حيث أنها نشأت كما ذكرنا على خلفية الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه فرق كرة القدم في إسرائيل وبغية الحفاظ على استقرارها المالي. وبذلك لم تحقق السلطة الهدف الذي أنشئت من أجله. الاتجاه الدولي الذي يقوده الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في لوائح ترخيص الأندية هو تحسين الوضع المالي للفرق المشاركة في المسابقات التي ينظمها، مع تحديد الأهداف ومتطلبات عتبة الحد الأدنى المالية للفرق. وفقًا للوائح مراقبة الميزانية (التي وضعها الاتحاد العام لكرة القدم في إسرائيل) لا يوجد عائق أمام الفريق الذي لا يستوفي القواعد لتقليص الديون السابقة أو تقليص العجز في رأس المال الذاتي، بأن تشارك في الدوري. من المستحسن أن يدرس الاتحاد العام طرقًا ووسائل إضافية لتشجيع الفرق على تحسين متانتها المالية، ومن بين أمور أخرى يُقترح النظر، وفقًا لروح قواعد الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، في جعل مشاركة فرق كرة القدم في الدوري مشروطة بتقليص العجز في رأس مالها الذاتي أو تحسين النسب المالية التي سيتم تحديدها مسبقًا، مثل النسبة الجارية. كما يتوجب على الاتحاد أن يحدد في لوائح نظامه الداخلي قواعدا تضمن تحويل إيرادات أقسام الشبيبة إلى وجهتها وعدم تحويلها لصالح أنشطة أخرى، وأن تقوم السلطة بمراقبة ذلك. يمكن أن يمنع ذلك الضرر الذي يلحق بقسم الشبيبة وتطوير هذا القسم. ويوصى بأن يطلب الاتحاد بأن يتلقى من السلطة على الأقل معلومات مالية مجمعة عن جميع الفرق معًا، وفقًا لمقاييس مختلفة أو حسب مؤشرات ونسب مالية. يوصى أيضًا بنشر المعلومات للجمهور على موقع الاتحاد على شبكة الانترنت.

تحظى الوحدة المركزية لإنفاذ القانون والتحقيقات في وزارة الزراعة بأهمية كبيرة نظرا لضلوعها في إنفاذ القانون في الأمور المتعلقة بصحة الجمهور وصحة ورعاية الحيوانات وحماية النباتات الزراعية من الآفات. كشفت الرقابة **على الوحدة المركزية لإنفاذ القانون والتحقيقات في وزارة الزراعة** أنه خلال الأعوام 2018 – 2022 تم فتح نحو 20 ألف حدثًا في منظومة مراقبة الثروة النباتية والحيوانية، وفي حالة 21% منها (حوالي 5000 حدثًا) تم القيام بفتح تحقيق. في تلك السنوات، فرضت وزارة الزراعة غرامات إدارية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 23 مليون شاقل في المناطق التي تقع تحت مسؤولية منظومة مراقبة الثروة النباتية والحيوانية. وفي الأعوام 2019 - 2022، تم توثيق ما يقرب من 39,000 عملية نقل لمنتجات نباتية من السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل في معابر البضائع بين إسرائيل ويهودا والسامرة. في الرقابة، طُرحت أوجه القصور التي تتيح نقل بضائع بشكل غير خاضع للرقابة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بما في ذلك البنية التحتية المادية غير المناسبة في معابر البضائع، ونقص تبادل المعلومات وعدم تزامن أنظمة المعلومات بين الهيئات العاملة في المعابر – سلطة المعابر البرية في وزارة الدفاع والجمارك ووحدة منظومة مراقبة الثروة النباتية والحيوانية. في ظل هذا الوضع، من الصعب للغاية منع ظاهرة تهريب وتبييض المنتجات الزراعية والسوق السوداء وعدم الرأفة بالحيوانات. كذلك، وفي مجموعة واسعة من العينات - 40% من العينات المأخوذة في عام 2022 - تم العثور على تجاوزات لبقايا مبيدات حشرية وزراعية في المنتجات النباتية تم نقلها من السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل. يجب على وحدة مراقبة الثروة النباتية والحيوانية وسلطة المعابر البرية وسلطة الجمارك تعزيز التعاون بينها للتأكد من أن معابر البضائع قادرة على تحقيق هدفها - وهو منع النقل غير الخاضع للرقابة للسلع الزراعية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والتأكد من أن وحدة مراقبة الثروة النباتية والحيوانية لديها الأدوات اللازمة للقيام بوظيفتها. كما يجب على وزارة الصحة ووزارة الزراعة وسلطة المعابر البرية والجهاز الأمني فحص الآلية القائمة لنقل المنتجات النباتية من السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل والعمل على تطبيق حلول للحد من هذه التجاوزات لبقايا المبيدات التي تم اكتشافها في المنتجات التي يتم نقلها من السلطة الفلسطينية. وتظهر نتائج الرقابة أيضًا أنه منذ سنوات يتم انتهاك نقاء الأخلاقيات من قبل موظفين ومديرين يعملون في وحدة مراقبة الثروة النباتية والحيوانية، وأنه على مر السنين تم تنفيذ العديد من الإجراءات التأديبية ضدهم لدى هيئة خدمات الدولة. ومن الناحية العملية، تسبب هذا الأمر بإغلاق جهاز استخبارات الوحدة لأكثر من ثلاث سنوات، وتم بعد ذلك إنشاؤها بشكل محدود وغير فعال. يجب على وزير الزراعة ومدير عام وزارة الزراعة العمل على إحداث تغيير جوهري في وحدة مراقبة الثروة النباتية والحيوانية فيما يتعلق بطريقة إدارة الوحدة والالتزام بإجراءات عملها والقضاء على الحوادث التأديبية المتكررة وتحديد ترتيب

أولوياتها وهيكلها التنظيمي. من شأن تعيين مدير جديد لوحدة مراقبة الثروة النباتية والحيوانية، كما تم القيام بذلك في أيلول/سبتمبر 2023، بالإضافة إلى القيام بالإجراءات الإضافية المطلوبة، بما في ذلك تحديد أهداف عمل للوحدة، والإشراف والرقابة المستمرة على تنفيذ هذه الأهداف، وكذلك فحص وتنفيذ توصيات شركة استشارية خارجية أن تساعد وزارة الزراعة في إحداث التغيير اللازم في عمل ومنتجات وحدة مراقبة الثروة النباتية والحيوانية. ينبغي القيام بذلك حتى تتمكن الوحدة من القيام بواجباتها على النحو الأمثل، وفي المقام الأول حماية صحة الجمهور وصحة ورفاهية الحيوانات وكذلك حماية النباتات.

توجد في هذا التقرير ثلاثة فصول تتعلق بوباء الكورونا الذي تفشى في العالم في نهاية عام 2019: **تطعيم السكان ضد فيروس الكورونا -** كان تطعيم السكان ضد فيروس الكورونا أحد الأدوات الرئيسية للتعامل مع الفيروس، وكانت إسرائيل، وعلى رأسها وزارة الصحة، من أوائل الدول في العالم التي قامت بالتطعيم ضد الفيروس، مما ساهم بشكل كبير في إنقاذ حياة آلاف الإسرائيليين. القيام بعملية التطعيم من قبل جهاز الصحة، خاصة في الأشهر الأولى من الحملة، حال دون الإضرار بصحة الجمهور، بل ويصح القول إنها أنقذت حياة الكثيرين، خاصة أولئك الذين تم تعريفهم على أنهم سكان في خطر- كبار السن وأولئك الذين كانوا يعانون من أمراض خلفية كامنة خطيرة. كما ضمنت حملة التطعيم عودة الاقتصاد إلى النشاط الكامل. وورد أن وزارة الصحة قامت بجمع البيانات حول الأعراض الجانبية من عدة قنوات للإبلاغ عن الأعراض، وقامت الهيئات الطبية بنقل معظم التقارير من خلال الواجهة إلى المنظومة المحوسبة للوزارة - منظومة ناحليئيلي. وقد كشفت الرقابة أنه بسبب أخطاء فنية في واجهة منظومة ناحليئيلي فان نسبة كبيرة (82%) من البلاغات التي نقلتها الهيئات الطبية لم يتم استيعابها. كما أن وزارة الصحة لم تحلل نحو 33 ألف بلاغ وردت من الجمهور خلال عام 2021. وفي نهاية المطاف، تم استيعاب وتصنيف حوالي 55 ألف بلاغا فقط من البلاغات التي نقلتها الهيئات الطبية، وتناول معظمها أعراضا بسيطة، مثل القشعريرة وألم في موقع الحقن.

وكشفت الرقابة أيضًا أنه في أعقاب وباء الكورونا، ارتفعت نسبة الآباء والأمهات (الذين شاركوا في استطلاع مراقب الدولة) الذين أعربوا عن خوفهم من حدوث ضرر دائم لأطفالهم نتيجة التطعيمات الروتينية - من حوالي 46% الذين أعربوا عن قلقهم في عام 2016 إلى حوالي 57% في عام 2022. كما أن نسبة الأطفال الذين تم تطعيمهم بجميع اللقاحات الروتينية المعروضة انخفضت في عام 2022 مقارنة بعام 2017 بمعدل يقارب نسبة 3 إلى 12 نقطة مئوية. ثقة الجمهور بجهاز الصحة، الخوف من الأعراض الجانبية للقاح الكورونا، والمعلومات الكاذبة التي انتشرت حول اللقاحات ضد الكورونا – كل ذلك كان من بين العوامل التي من شأنها أن تؤثر على تطعيم السكان.

زيادة ثقة الجمهور في جهاز الصحة؛ استخلاص العبر والدروس من أزمة الكورونا فيما يتعلق بتطعيم السكان، وعلى وجه الخصوص بلورة استراتيجية وخطة للتعامل مع المعلومات الكاذبة والاستعداد المستقبلي للتعامل مع الأحداث الوبائية – كل هذه العوامل هي من الركائز المهمة في قدرة وزارة الصحة على ضمان أن يتلقى مواطنو دولة إسرائيل اللقاحات اللازمة لحماية صحتهم: **تطعيمات الكورونا وفحوصات الكورونا في جهاز التربية التعليم -** استعدادًا للعام الدراسي 2022، في بداية أيلول/سبتمبر 2021، قررت الحكومة فتح جميع المدارس بعد حوالي عام عمل فيه جهاز التربية والتعليم عن طريق التعلم عن بعد بسبب الإغلاقات، أو عن طريق التعلم الذي يدمج ما بين التعلم عن بعد والتعليم في المدارس. كان التحدي الرئيسي الذي واجه جهاز التربية والتعليم في ذلك الوقت هو تمكين الطلاب من العودة للتعلم في المدارس والحفاظ على روتين الدراسة الاعتيادي فيها. وفقًا لقرارات الحكومة وإرشادات وزارة الصحة، كانت الإجراءات الرئيسية التي تهدف الى عودة الطلاب الكاملة للدراسة في المدارس عبارة عن خطة لتطعيم الطلاب في المدارس بالإضافة إلى خطة لإجراء فحوصات سريعة للمضادات التي تهدف الى المساعدة في اكتشاف الطلاب المرضى وطواقم المعلمين وعزلهم. وكشفت الرقابة أنه تم تطعيم نسبة منخفضة من الطلاب من جميع الأعمار (4% منهم) ضمن خطة التطعيم في المدارس، وهي نسبة تبيّن أن خطة التطعيم لم تحقق أهدافها. كما كانت مساهمة استخدام خطة

الفحوصات منخفضة أيضًا وانعكست في انخفاض معدل المشاركة في استخدام هذه الفحوصات (شاركت نسبة 12% من المدارس في استخدام خطة "الحماية التعليمية" وشاركت نسبة 13% من الصفوف في استخدام خطة "الصف الأخضر") وكذلك في النسبة المنخفضة من تصريحات أولياء الأمور التي تم تقديمها كجزء من خطة استخدام الفحوصات- على سبيل المثال، في الخطة "نفحص ونتعلم"، بلغ متوسط نسبة أولياء الأمور الذين قدموا تصريحات في يوم تفعيل الخطة 21% من جميع أولياء الأمور الذين طلب منهم تقديم تصريحات. بالإضافة إلى المساهمة المحدودة لخطط الفحوصات والتطعيمات، كشفت الرقابة عن عدة أوجه من القصور والعيوب فيما يتعلق بنظام تفعيلها، من بين أمور أخرى في المواضيع التالية: إرشادات وزارة التربية والتعليم للمدارس لتفعيل خطط التطعيمات وفحوصات الكورونا، توزيع عُدد مجموعات فحص المضادات، تصريحات أولياء الأمور حول إجراء فحوصات الكورونا للطلاب، الاعلام والتشجيع على التطعيم. يجب على وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الصحة استخلاص الدروس والعبر من تطبيق خطط استخدام الفحوصات والتطعيمات للطلاب خلال العام الدراسي 2022، والعمل على تصحيح النواقص والعيوب التي أثيرت في هذا التقرير، وكذلك دراسة كيفية تطبيق التوصيات، بنظرة استشرافية، لغرض زيادة فعالية خطط الفحوصات والتطعيمات في إطار الاستعداد لتفشي وباء آخر لڤيروس الكورونا أو تفشي وباء آخر؛ **تفعيل نظام فحوصات المضادات المؤسسية والاعتراف بها كفحوصات تشخيصية لڤيروس الكورونا -** تفشى ڤيروس كورونا في إسرائيل في آذار/مارس 2020. كان لإنشاء نظام الفحوصات لتشخيص الإصابة بڤيروس الكورونا وتفعيله دور مركزي في التعامل مع هذا الڤيروس في جميع أنحاء العالم وفي إسرائيل. إن القدرة على نشر محطات فحوصات المضادات بالسرعة المطلوبة لتزويد الجمهور بخدمة فعالة ومنصفة وعالية الجودة اكتسبت أهمية جديدة حيث دار الحديث حول تقديم خدمة مسّت جميع السكان وأثرت على الحياة اليومية، مما أتاح العودة إلى الحياة الروتينية جنبا الى جنب مع وجود ڤيروس الكورونا. وكشفت الرقابة أنه على الرغم من ارتفاع معدل انتشار الوباء من موجة إلى أخرى، فإن وزارة الصحة لم تكن مستعدة حتى شهر كانون ثاني/يناير 2022 لزيادة عدد الفحوصات اليومية لتشخيص الكورونا من خلال إضافة فحوصات المضادات المؤسسية لفحوصات الـ PCR، وهذا أدى إلى توزيع دون المستوى الأمثل لمحطات أخذ العينات والانتظار في الأدوار. إن إنشاء بنية تحتية تسمح لوزارة الصحة بتقديم استجابة سريعة وعالية الجودة في أوقات الطوارئ هو أمر ضروري لجهاز الصحة للتعامل مع حالات الطوارئ المستقبلية وسيساهم ذلك في الحفاظ على صحة الجمهور.

يعرض هذا التقرير أيضًا نتائج ثلاث رقابات متابعة - **نظام دفن الموتى في إسرائيل؛ فحوصات التصوير الطبية المتقدمة; معلومات مصنفة كسرية – تأمين حفظها في الأرشيف ومنع نشرها.** تعد مراقبة تصحيح أوجه القصور التي أثيرت في التقارير السابقة أداة مهمة تهدف إلى التأكد من أن الجهات الخاضعة للرقابة قد قامت بالفعل بتصحيح ما هو مطلوب، وعليه يزداد نطاق عمليات رقابة المتابعة التي نجريها عامًا بعد عام وتتحسن طريقة القيام بذلك.

لقد تطلب إعداد التقرير جهدا كبيرا من قبل موظفي مكتب مراقب الدولة، الذين عملوا على إعداد التقرير بمهنية كاملة، دقة، انصاف وحرص بالغ. يقوم موظفو المكتب بدورهم نحو الجمهور من منطلق الإحساس الحقيقي بالرسالة، وأتوجه لهم بجزيل بالشكر.

وفي الختام، يغطي هذا التقرير العديد من المواضيع المتنوعة؛ ويفتح كل فصل من الفصول الواردة فيه أمام الجمهور، بما في ذلك أمام صناع القرار، نافذة على أنشطة الجهات الخاضعة للرقابة. وبهذه الطريقة، فهو يساعدنا جميعًا على ضمان نزاهة خدمة للجمهور في دولة إسرائيل ويقدم مساهمة كبيرة في زيادة الكفاءة التوفير ونقاء الأخلاقيات في الهيئات الخاضعة للرقابة والحفاظ على قواعد الإدارة السليمة.

لم يغب عن بالي أنه يتم اتخاذ إجراءات إيجابية من قبل العديد من الجهات الخاضعة للرقابة، ووفقا لقانون مراقب الدولة، فقد حظيت أبرزها بتعبير نسبي عنها في التقرير من أجل عرض كامل للوضع الناشئ عن

الرقابة. إلى جانب ذلك، فمن واجب الجهات الخاضعة للرقابة التصرف بسرعة وكفاءة لتصحيح أوجه القصور التي أثيرت في هذا التقرير.

سنواصل الابتهال وتمني انتصار جيش الدفاع الإسرائيلي وجهاز الأمن في هذه الحرب الصعبة التي فرضها علينا من يكرهوننا ويريدون تدميرنا كشعب وكدولة، وعودة المختطفات والمختطفين إلى ديارهم وأياما هادئة ووادعة.

متنياهو أنجلمان

مراقِب الدولة
ومفوَّض شكاوى الجمهور

القدس، أيار 2024